نظرة في بعض الأوزان الصرفية

للدكتور حسن عباس
(من الجامعة الأردنية)

— ١ —

كان تحديد الوزن الصرفي لبعض الكلمات العربية القديمة والحديثة — في الاستعمال — وما زال — مثار خلاف وجدل عميقين بين اللغويين وأرباب الصرف والنحويين .

ومن الألفاظ التي تنازع في وزنها العلماء قديما وحديثا مشتقات وأسماء ذات (منقلبة في معظمها عن صفات) مشتقة من أصول ثلاثية معتلة الوسط (يائيته أو واويته) على شاكلة مَيِّن وليِّن وسَيِّد ومَيِّت وأيِّم وهيِّن ولَيِّن وصَيِّب ومَيِّب وأضرابها مما نصت عليه المعجمات العربية (١) .

وأقدم إشارة إلى هذه المسألة الخلافية نجدها عند سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، حيث يُفْهَمُ مما جاء على لسان سيبويه أن تناول هذه المسألة والبحث فيها كان قبل تأليفه كتابه ، وأنها كانت محلّ نقاش الذين سبقوه وربما كانت طريقة العلماء التي سبقتهم .

ولم ينقض الجدل في تلك المسألة عند عصر سيبويه ، بل امتد بعده زمنا طويلا ؛ حتى لقد أفرد لها أبو البركات الأنباري (من علماء القرن السادس للهجرة) حيّزا خاصا في مؤلفه « الإنصاف » ، إذ جعلها المسألة الخامسة عشرة بعد المئة (٢) .

ولا غرو أن النقاش في المسألة عينها لم يُقْرَع منه إلى يومنا هذا ، فها هنا

---

(١) أحصى منها الشيخ محمد حسن آل ياسين في لسان العرب وسماها ثمانيا وسمى المعتل الوسط « المثال المعتل العين بالياء » ، انظر بحثه « فعيل » في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج ١١ ـ ١٢ (١٩٨١) : ٦ ـ ١١ .

(٢) الكتاب : ٢/٣٧١ ـ ٣٧٢ .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٩٥ ـ ٨٠٤ .

الشيخ حسن آل ياسين ، من المعاصرين ، يخصّها ببحث مستقل من بحوثه(١).

وما عن أولتنا الحاضرة إلا امتداد للقول في تلك المسألة ، و بغيتنا أن نصل فيها إلى نتيجة مقنعة نرتضيها .

— ٢ —

لقد دارت معظم الأقوال في المسألة التي بين أيدينا حول آراء ثلاثة :

يذهب الأول منها إلى أن المفردات ، موضوع البحث ، هي من وزن فَيْعِل (بكسر العين) الخاص بالمعتل (٢) ، و ينصّ الثاني على أن وزنها هو فَيْعَل (بفتح العين) وقد عُدِل عنه إلى فَيْعِل (بكسرها) (٣) ، و يقضي الثالث بأن وزنها هو فَعِيل ، وزان كريم ورحيم ، ولكن أصابه من الإعلال ما غيّر صورته الظاهرة (٤) .

ورب ما كان في المسألة رأي رابع ، لم يَفُزْ بالذيوع والشهرة ، يُفْضِي إلى أن وزنها هو فَعَل (٥) . بل لربما طُرِحَ في المسألة رأي خامس يَرْمي إلى أن وزنها هو فَعْيِل أو ما أشبهه ، إذا صَحَّ ما أثر عن بعضهم من قولهم : إن أصل ميّت هو مَوْيِت ، بتقديم الواو التي هي عين على الياء الزائدة المكسورة (٦) .

أما الرأي الأول فهو الأشيع والأذيع وهو رأي الخليل بن أحمد (٧) واختيار

---

(١) هو الوزن المصنوع « فَيْعِل » التي سبقت الإشارة إليه .

(٢) انظر الكتاب : ٢/٢٧٢ ، والمقتضب : ١/١٢٤ ، والمنصف : ٢/١٥ ، والخصائص : ١/١٥٦ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، والممتع في التصريف : ٢/٤٩٩ ، ٥٠٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٣/١٥٢ ، ١٥٤ ، وشرح المفصل : ١٠/٩٥ .

(٣) انظر المقتضب : ١/١٢٤ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، والممتع : ٢/٤٩٩ ، وشرح الشافية : ٣/١٥٢ ، وشرح المفصل : ١٠/٩٥ .

(٤) انظر الكتاب : ٢/٣٦٠ ، والإنصاف : ٧٩٥ ، والممتع : ٢/٥٠١ ، وشرح الشافية : ٣/١٥٤ ، وشرح المفصل : ١٠/٩٥ ، ولسان العرب : مادة (فوم) .

(٥) انظر تهذيب اللغة : ١٤/٣٤٢ .

(٦) انظر تهذيب اللغة : الموضع السابق .

(٧) انظر الكتاب : ٢/٢٧١ .

تلميذه سيبويه (١) . وقد عُرف بأنه رأي البصريين بعامة في المسألة (٢) .

وأما الرأي الثاني فقد ذكره سيبويه من غير عزو إلى أحد بعينه (٣) . وكذلك فعل صاحب الإنصاف (٤) . لكننا ألفينا الفيومي من بعد قد نصّ في « المصباح المنير» (٥) على أن هذا هو مذهب الكوفيين (٦) . وإذا كان ما ذكره صحيحا فإنه مذهب القدامى الكوفيين من معاصري الخليل لأننا رأينا سيبويه يذكره في كتابه رديفا لرأي الخليل (٧) .

على أن ابن جني (٨) وابن عصفور (٩) وابن يعيش (١٠) قد نسبوا هذا الرأي صراحة الى البغداديين . ولعلّه خطأ منهم : لأن الرأي مذكور في سيبويه ، ولم يكن البغداديون في عهد سيبويه قد أنشأوا مذهبهم النحوي بَعْدُ . ولكن من الجائز أن يكون بعض البغداديين قد تشكّكوا ـ فيما بعد من زمن ـ بهذا الرأي الوارد عند سيبويه ونافحوا عنه حتى اشتهروا به ونُسب إليهم .

وأما الرأي الثالث فيضيفه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين دون تحديد أو تسمية (١١) . ثم هو يورد لهم ، في اختيار فَعيل وتفضيله على غيره من الأوزان ، تعليلين صوتيين متباينين مطلقي النسبة إليهم . وقد نُمِّق في غير

---

(١) وعبارة سيبويه في اختياره هي : « وقول الخليل أعجب إلي » . انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ .

(٢) انظر الإنصاف : ٧٩٦ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ .

(٤) انظر الإنصاف : ٧٩٦ .

(٥) مادة (جود) .

(٦) قارن هذا القول بما سنذكره في الفقرات التالية من رأي الكوفيين المشهور في المسألة .

(٧) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ .

(٨) المنصف : ١٦/٢

(٩) الممتع : ٤٩٦/٢ .

(١٠) شرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(١١) انظر الإنصاف : ٧٩٥ ، ٧٩٦ .

الإنصاف من المصادر على أنهما الفراء (١) . بَيْدَ أنّ في « المصباح المنير (٢) » تعليلا ثالثا يُسْنَدُ إلى النادين بفَعِيل دون إشارة إلى الفراء أو جماعته الكوفيين . ولعل تفسير ذلك أن مذهب الفراء في اختيار فَعِيل قد فشا في الكوفيين وعليهم ، ولكنهم اختلفوا من بَعْدُ في تعليله صوتيا ؛ فمنهم من اكتفى بتعليل الفراء نفسه ، ومنهم من أتى بتعليل آخر من عنده . على أن تعليل الفراء نفسه للمسألة قد اختلف ، عبر الزمن ، فأورد رأيين متضاربين في مناسبتين مختلفتين .

وأما الرأيان الرابع والخامس فهما ينسبان الى جماعة من الصرفيين دون تحديد لأسمائهم أو مذهبهم النحوي (٣) .

— ٣ —

بعد هذا الذي أسلفناه من مقدمات نمضي إلى عرض الحجج التي ساقها كل فريق ليدعم ما ذهب إليه من اختيار وزن دون غيره ، مستبعدين من التفصيلات ما لا يضير إغفاله .

فأما أنصار فَيْعِل فهم يقولون إنهم يختارون « فَيْعِل » لأن الظاهر من بناء الكلمات ، موضوع البحث ، هذا الوزن ، « والتمسّك بالظاهر واجب مهما أمكن » (٤) ، ولأن هذه الكلمات معتلّة والمعتل قد ينفرد بأبنية ليست للصحيح ، فمنها فُعَلَة في جمع فاعل من المعتل نحو قاض وقضاة ورام ورماة وهو يقابل فَعَلَة في جمع فاعل من الصحيح ككاتب وكتبة وحافظ وحفظة (٥) ، فإذا

---

(١) انظر تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، ولسان العرب : مادة (قوم) ، والممتع : ٥٠١/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٢) مادة (جود) .

(٣) انظر تهذيب اللغة : ٣٤٢/١٤ .

(٤) الانصاف : ٧٩٦ . وانظر أيضا الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والممتع : ٥٠٢/٢ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والمقتضب : ١٢٤/١ — ١٢٥ ، والمنصف ١٤/٢ ، ١٦ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، والممتع : ٥٠٠/٢ — ٥٠٢ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح ، كان حمل سَيِّد وقيِّن وميِّت وأمثالها على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره (١) .

وهم يفسرون الإدغام الحاصل في هذه الكلمات بأنه ناشيء عن قلب الواو ياء . فالواو المكسورة في سَيْود ومَيْوت وما أشبههما من الكلمات الواوية العين تقلب ياء لأنها تتلو ياء ساكنة (هي الياء الزائدة) جريا على القاعدة الصرفية التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون (٢) . وبقلب الواو ياء يتحقق شرط الإدغام وهو وجود مثلين الأول منهما ساكن والثاني متحرك (٣) .

وغنيي عن البيان أن شرط الإدغام في الكلمات التي فيها ياء أولى وبين يتحقق تلقائيا ، وذلك باجتماع ياءين الأولى منهما زائدة ساكنة والثانية أصلية متحركة بالكسرة (٤) .

وأما أنصار فَيْعَل فهم يرون أن هذا الوزن راجح على غيره لأنه مطرد في الصحيح ؛ فقد جاء منه حَيْدَر وصَيْقَل وصَيْرَف وأشباهها ، لذلك ينبغي أن تكون سَيِّد وميِّت وطيِّب وأضرابها على وزن فَيْعَل حملا لها على نظائرها من الصحيح (٥) . غير أن فتحة العين في فَيْعَل تنقلب إلى كسرة إذا كانت لازمة للتغيير (من التوسع) كما في أمثلة أخرى في العربية تغير فيها حركة الأصل ، نحو وقولهم في النسبة إلى البَصْرَة بِصْرِيّ بكسر الباء ؛ وفي النسبة إلى الدَّهْر دَهْرِيّ بفتح الميم وقولهم دُهْرِيّ بضم الدال للرجل المسن نسبة إلى الدهر بضمتين (٦) . يضاف إلى ذلك أن كلمة عَيِّن (وهي من جنس الكلمات موضوع البحث) قد جاءت على وزن فَيْعَل (بفتح العين) أي على الأصل الذي يتمسكون به (٧) .

---

(١) انظر الإنصاف : ٧٩٨ .

(٢) انظر المقتضب : ١/١٧٢ ، والمنصف : ٢/١٧ ، والخصائص : ١/١٥١ ، والإنصاف : ٧٩٨ .

(٣) في شرط الإدغام هذا انظر الكتاب : ٢/٣٧٢ ــ ٣٧٣ ، وشرح المفصل : ١٠/٦١ .

(٤) انظر الممتع : ٢/٤٩٩ .

(٥) انظر الإنصاف : ٨٠١ ، والممتع : ٢/٤٩٩ ــ ٥٠٠ .

(٦) انظر الكتاب : ٢/٣٧٢ ، والانصاف : ٨٠١ ، والممتع : ٢/٤٩٩ ، وشرح الشافية : ٣/١٠٣ .

(٧) انظر الإنصاف : ٨٠١ ــ ٨٠٢ ، وشرح الشافية : ٣/١٠٤ .

وتفسيرهم للإدغام في هذه الكلمات يطابق ما لدى الفريق السابق . وهو يتلخص في قلب الواو ياء ومن ثمّ اجتماع ياءين الأولى منهما ساكنة والثانية متحركة على ما هو الشرط في الإدغام . والخلاف بين الفريقين ينحصر في حركة العين أصلا أفتحة هي أم كسرة .

وأما أتباع فَعِيل فقد استمسكوا بالقول إن وزن سَيِّد ومَيِّت ونحوهما هو فَعِيل لا فَيْعِل ، ذلك أن وزن فَيْعِل لا وجود له في الصحيح . والمعتل محمول على الصحيح ، فلا وجود له في المعتل كذلك (١) ، وقد زاد من استمساكهم بقولهم ذلك أنهم رأوا بعض الكلمات من هذا القبيل تجمع على أفعلاء ، مثل هَيِّن وأهيناء ، وأفعلة ـ كما هو معروف ـ جمع فَعِيل (٢) .

ولقد أجابوا عن الإدغام في تلك الكلمات بتعليلات صوتية ثلاثة . وقد جاء في الأول منها أنهم أرادوا أن يعلّوا عين « سَوِيد » و « مَوِيت » وأشباههما كما أعلّت في ساد يسود وفي مات يموت فقدمت الياء الساكنة فيهما (أي ياء فَعِيل) على الواو (التي هي عين) فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشدّدة (٣) .

وجاء في الثاني أنهم أرادوا أن يعلّوا الواو (التي هي عين) كما أعلوها في ساد ومات فكان حدّ إعلالهم أن يقلبوها ألفا لانفتاح ما قبلها ، ثم يسقطوها لسكونها وسكون الياء بعدها ، فلما فعلوا ذلك (أي أسقطوا الألف) التبس فَعِل بفَعْل مثل سَيِد وهَيِن ومَيِت (وهو مخفف فَعِيل حسب زعمهم) « فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف و يقع الفرق بها بين فَعِيل وفَعْل » (٤) ، ومِنْ ثَمّ أدغمت الياءان .

---

(١) انظر الإنصاف : ٧٦٦ ، ولسان العرب : مادة (قوم) ، والممتع : ٥٠١/٢ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٢) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل (٦٦/٥) أن هذا هو احتجاج الفراء .

(٣) انظر الإنصاف : ٧٦٦ ، والممتع : ٥٠١/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٤) الإنصاف : ٧٦٦ . وانظر أيضا تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، ولسان العرب : مادة (قوم) .

وقد ورد التعليل الثالث مطبقا على « جَوِيد » ، وفيه أن الكسرة المستثقلة على الواو في « جَوِيد » فحذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء فقلبت الواو ياء وأدغمت الياءان (١) .

وواضح ممّا سبق أن عناية الصرفيين في التعليلات الثلاثة السابقة بالأجوف الواوي وأنهم أعلوا الأجوف اليائي . ولكن ليس من الصعب تصور أن هذه التعليلات يمكن أن تنطبق على الأجوف اليائي بالملحوظ الذي ورد خلا خطوة واحدة وهي قلب الواو ياء لأن الياء موجودة أصلا ، ومن ثم تجري الإدغام كما وصفوا .

وأمّا الرأيان الرابع والخامس فقد وردا عند الأزهري في نصين متتابعين ، وهما غير مبررين ولا مدعومين بالحجج . ويحتمل نصّاهما من التفسيرات غير ما يوحي به ظاهرهما . وقد اكتنف هذين النصين غير قليل من الغموض والالتباس وربما السقط والغلط من الناسخ . وسنوردهما فيما يلي بأكملهما محاولين ما المستطاع فهم المقصود بهما .

أمّا النص الأول منهما فيمضي هكذا : « وقال أهل البصرة في كان تصحيحه مَيْوِت على فَيْعِل ثم أدغموا الواو في الياء . قال : وقد غلطهم وقيل : إن كان كما قلتم فينبغي أن يكون مَيَّت على فَيْعَل ، فقالوا : قد علمنا أن قياسه هذا ، ولكن تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه إلى لفظ فَعَل من ذلك اللفظ لأن مَيَّت على لفظ فَعَّل من ذلك اللفظ » (٢) .

وقد يُفْهَمُ من النص أن القياس في وزن مَيِّت أن يكون فَيْعلا (بفتح العين) حملا على النظير من الصحيح مثل صَيْرَف وصَيْقَل وحَيْدَر وضَيْغَم . ولكن فَيْعَلا حُوِّل إلى فَيْعِل (بكسر العين) ليكون للمعتل وزن خاص به مخافة التباسه بالصحيح . ولكن طغا قلم الناسخ بكتابة فَعَّل بدلا من فَيْعِل .

---

(١) المصباح المنير : مادة (جود) .

(٢) تهذيب اللغة : ٣٤٢/١٤ .

وقد يكون ما أثبته الناسخ صحيحا وأن أصحاب هذا الرأي قالوا فَعَّلا وهم يقصدون فَيْعِلا ربما لجهل منهم بأحوال الميزان الصرفي ، أو ربما لأنهم رأوا في « موضع » العين من مَيِّت تضعيفا وإدغاما فلم يبالوا أن يسألوا عن مصدر التضعيف : أهو أصلي كما في قَطَّع وكَسَّر أم هو نتيجة قلب الواو ياء لاجتماعها هي والياء وسبق الأولى منهما بالسكون كما في مَيِّت وأشباهها . ومعنى ذلك أنهم أخذوا بالظاهر المجرّد ولم يُعْنَوْا بالتحرّي عن أصل التشديد في « موضع » العين من مَيِّت ، وقابلوه في الميزان بتضعيف العين . وربما دفعهم إلى ذلك أن الواو والياء — في عرف الصرفيين العرب — يجريان مجرى المثلين في الإدغام في مثل هذا الموضع (١) .

لذا أن كلامه ، يغلب على ظننا أنهم لم يقصدوا إلى تقديم وزن جديد في المسألة وأن مرد كلامهم إلى فَيْعِل .

وأما النص الثاني منهما فيرد كالآتي : « وقال آخرون : إنما كان مَيِّت في الأصل مَوْيِت مثل سَيِّد وسَيْود فأدغمنا الياء في الواو وثقّلناه (أي شدّدناه) فقلنا مَيِّت (٢) ، ثم خُفّف فقيل مَيْت (٣) » .

وفي اعتقادنا أن افتراة مَوْيِت الواردة فيه ربما كانت خطأ من الناسخ لأن الكلمة المشبّه بها وهي سَيْود قد وردت بتقديم الياء على الواو التي هي عين ، أو أن قائلها قد تسرع عند إملائها ولم يتثبّت من كلامه . بل ربما كان الأمر بجملته تسمحا مقبولا ينسب إليه القول ذلك أنه رأى الواو ، أينما كان موضعها ، تقلب ياء إذا اجتمعت هي والياء وسبقت إحداهما بالسكون . ولمّا كانت النتيجة واحدة ، وهي مَيِّت ، في كلتا الحالتين أسبقت الواو الياء أم تأخرت عنها — لم يضره أن يقول إن أصل مَيِّت هو مَوْيِت . وهذا في نظرنا أرجح من

---

(١) انظر شرح المفصل : ١٠/٩٤ .

(٢) وردت هذه الكلمة أصلا مضبوطة بفتح الياء المشدّدة ، أي مَيَّت . والصواب هو ما أثبتناه نحن لأنه أليق بسياق النص .

(٣) تهذيب اللغة : ١٤/٣٩٢ .

القول بأنه قصد إلى طرح وزن بديد في المسألة هو فَيْعِل او ما أشبه ، فمثل كلامه إذاً إلى فَيْعِل .

ومهما يكن من أمر فإن الرأيين الأخيرين لم يشتهرا وظل أصحابهما أصحابهما لم يتحدياهما . ولربما كانا صورة من صور الحجاج الصرفي في هذه الكلمات موضوع البحث ، وهو حجاج ولج فيه على حد سواء القائلون وغير المتقنين والمتمكنون من الصرف وغير المتمكنين .

— ٤ —

لم يكتف كل فريق بالدفاع عن رأيهم والتمسك به ، بل شهروا سلاحهم في وجه مخالفيهم من الفرقاء الآخرين .

فقد اعترض المنادون بفَيْعِل على أصحاب فَعِيل بأن في تعليلهم الثاني بتقديم الياء الساكنة (ياء فَعِيل) على الواو قلبا مكانيا لا نظير له في أقيسة الكلام العربي ، ذلك أن ياء فَعِيل لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح . فكيف يجيزون أن يكون قلب في المعتل دون الصحيح ، ثم ينكرون مع ذلك أن يكون للمعتل بناء لا يوجد مثله في الصحيح ، كفَيْعِل ، مثلا (١) ؟

وقد اعترضوا أيضا على تعليلهم الثاني القاضي بقلب الواو أنهم خففوها وتعويض ياء مكانها لئلا يلتبس فَعِيل بفَعْل قائلين : لو كان هذا التعليل صحيحا لكان ينبغي منعا للالتباس ألاّ يجوز في فَعِيل التخفيف فتقال مَيْت ومَيِّت وبَيْن (على وزن فَعْل) . لكن التخفيف — كما سوف نرى — جائز في فعيل بالإجماع (٢) .

ومما اعترضوا به على أصحاب فَعِيل أن فَعِيلا لم يجيء على الأصل في موضع ، فلم يسمع مثلا نحو سَوِيد وجَوِيد ، وأنه لم يجيء منه عين ياء ولامه حرف صحيح ، فليس في كلام العرب مثل كَيِيل على حين أن كلمات هذا

(١) انظر الانصاف : ٨٠١ ، ٨٠٢ ، والممتع : ٥٠٢/٢ ، وشرح الشافية : ١٠٤/٣ .

(٢) انظر الانصاف : ٨٠٢ — ٨٠٣ .

الباب تكون من الأجوف اليائي كما تكون من الأجوف الواوي (١) .

وقد نازع ابن يعيش أصحاب فَعِل كذلك في استدلالهم بجمع بعض الكلمات موضوع البحث على أفعلاء بقوله : إنه « لا دليل في ذلك ؛ لأنهم قد يجمعون الشيء على غير بابه . ألا تراهم قالوا شاعر وشُعَراء وجاهل وجُهَلاء وإنما مُتلاء بابه فَعِيل نحو كُرَماء ولُؤَماء . فكذلك ههنا (٢) .

واعترض المنادون بفَيْعِل أيضا على أصحاب فَيْعَل (بفتح العين) فقالوا : لو كان الوزن فَيْعَلا لا اطردت الكسرة في سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن وأضرابها ، ولكان ينبغي أن يقال سَيَّد ومَيَّت وهَيَّن . وإنما كانت الكسرة ملازمة لهذه الكلمات مطردة فيها لم يبق لهؤلاء حجة في أن أصلها فَيْعَل ثم استعاضوا بالكسرة عن الفتحة (٣) . مما استأنسوا به من كسر الباء في المنسوب إلى البصرة ، وفتح الميم في الأمي منسوبا إلى أمية وضم الدال في المنسوب إلى الدهر هو احتكام إلى الشاذ الذي لا يقاس عليه ، وكذلك ما استشهدوا به من مجيء عَيَّن على فَيْعَل ؛ فهو استشهاد بمثال واحد شاذ لا يعتد به في المعتل تماما كما لا يعتد بمجيء صَيْقَل (بكسر القاف) في الصحيح ، حسب ما رواه الأصمعي (٤) .

غير أن أنصار فَيْعِل لم ينجوا هم أنفسهم من الطعن فيما ذهبوا إليه . فقد اعترض عليهم — كما مرّ بنا — أصحاب فَعِيل وفَيْعَل بأنه لا وجود لفَيْعِل في الصحيح ، وبالتالي لا وجود له في المعتل ، لأن المعتل محمول على الصحيح (٥) .

---

(١) انظر الممتع : ٥٠١/٢ .

(٢) شرح المفصل : ٦٦/٥ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٣٢/٢ ، والمنصف ١٦/٢ — ١٧ : والانصاف : ٨٠٣ — ٨٠٤ ، والممتع : ٥٠٠/٢ .

(٤) انظر الإنصاف : ٨٠٣ — ٨٠٤ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٣٢/٢ ، والمنصف : ١٦/٢ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، ٨٠١ ، والممتع : ٥٠٢/٢ ، وشرح المفصل : ٦٥/٥ ، ولسان العرب : مادة (قيم) .

لم يبق علينا بعد أن بسطنا آراء المجامعات المتنازعة وألوان استدلالها واعتراضاتها بعضها على بعض — سوى أن نفضي إلى تعيين وزن من الأوزان المقترحة في المسألة التي بين أيدينا .

وقد رأينا فيما سبق أن ما أسميناهما بالرأيين الرابع والخامس هما قولان منفردان ينحصران في أصحابهما ولم يشتهرا اشتهار غيرهما . وقد رددناهما — على ما في نصيبهما من الغموض وربما السقط والغلط — إلى القول بفَيْعِل . ورجحنا هذا على القول بأنهما يطرحان وزنين مستقلين في المسألة . وقلنا إن أصحابهما يطلقون « فَعْل » وهم يريدون « فَيْعِل » و يقولون « مَزْيِت » على وزن فَعْيِل (وإن لم يذكروه لفظا) وهم يقصدون « مَيْوِت » على وزن فَيْعِل ، بناء على قرائن بيّناها في موضعها . ولا شك أن أصحابهما لم يكونوا ذوي قدم راسخة في الصرف ، وإلاّ لما ساووا « مَزْيِت » بـ « مَيْوِت » ، ولما اعترض القائلون بفَعْل الإدغام في الوزن الصرفي حيث يجب الإظهار (أي عدم الإدغام وتمثيل الزائد بلفظه) منعا للخلط والاضطراب . فها هو ذا ابن جني ينبه إلى أنه لابد من الإظهار في الوزن في هذا ونحوه حتى يمثل حال الموزون الذي لا يمثل إلا بالتباس بغيره . ونص كلام ابن جني في هذا الشأن هو : « وتقول في تمثيل عُرْنُد : فُعْلُل .... وهذا لابد أن يكون هو ونحوه مظهرا ، ولا يجوز الإدغام لئلا (١) في اللام (٢) في هذه الأماكن ، لأنه لو فُعِل ذلك لفسد الغرض (٣) وبطل المراد المعتمد ؛ ألا تراك لو ادغمت نحو هذا لالتبس أن تقول في مثل عُرْنُد : فُعُلّ فكان إذاً لا فرق بينه و بين قُمُدّ وعُتُلّ وسُبُلّ (٤) » (٥) .

---

(١) يقصد النون في فُعْلُل وهي زائدة كالياء في فَيْعِل .

(٢) أي الحرف الثالث الأصلي .

(٣) والغرض هو تمثيل حال الموزون .

(٤) اللام في هذه الكلمات مضعفة أصلا .

(٥) الخصائص : ٣/٩٦ — ٩٧ .

لذلك ، سنتنحي هذين الرأيين عن سبيلنا ، ونمضي إلى البحث في الآراء الثلاثة الباقية التي انعقدت عليها معظم الأقوال . ونحن نبدأ بالموازنة بين فَيْعَل (بفتح العين) وفَيْعِل (بكسرها) . فما الذي نختاره منهما لو انحصر القول فيهما وحدهما ؟

لذلك أننا سنختار فَيْعِلا (بكسر العين) لأنا رأينا الدلائل والقرائن ترجحه على فَيْعَل . ومنها اطراد الكسر ولزومه في هذا الباب . فالعدول عن الفتح إلى الكسر وتغيير الحركة قد يأتيان لضرب من التوسع في كلمة أو كلمتين أو في عدد معدود من الكلمات ولكن لا يمكن أن يكونا بهذا الاطراد أو اللزوم حتى أصبح الكسر علما على باب أو وزن بأكمله . فمتى أطردت حركة في وزن ما دلّ ذلك على أنها جزء أصيل فيه . ولو كان الأصل في سَيِّد « سيَّد » وفي مَيِّت « مَيَّت » ، وكذلك باقي الباب ، لما عدلوا عن الفتح إلى الكسر إذ ليس في الفتح ثقل وليس من سبب صوتي يحمل على تحويله إلى الكسر . وما استشهدوا به من مجيء عَيَّن وحدها بفتح الياء المشددة هو من قبيل الشاذ الذي لا يلتفت إليه إذا ما قيس بعشرات الكلمات التي جاءت بكسرها . ولا وجه للاستئناس بالشاذ من مثل بِضري وأموي وذُهري لأنه من القياسات الضعيفة التي لا تستند إلى حقائق لغوية ملموسة .

زد إلى ذلك أنه لا ينكر أن يكون للمعتل أوزان مخصوصة ؛ فقد جعلوا فُعَلة في جمع فاعل من المعتل كقاضٍ وقُضاة يعاقب فَعَلة في جمع فاعل من الصحيح كالكاتب وكَتَبة (١) . وقد قالوا في جمع قَرْيَة قُرى على فُعَل ، ولا يجمع فَعْل من الصحيح على فُعَل (بضم الفاء) أصلا (٢) وقد جمعوا فَعيلا من المعتل على أفعلاء ، كغنيّ وأغنياء لكنهم جمعوا فعيلا من الصحيح على فُعَلاء ، كبخيل وبُخلاء .

---

(١) انظر الكتاب : ٣/٥٧٣ ، والمنصف : ٢/١١ ، ١٦ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، والممتع : ٢/٥٠٠ .

(٢) انظر الممتع : ٢/٥٠٠ .

ومن ينقب في كتب الصرف لن يعدم أمثلة أخرى . فمن ذلك أن مصدر فَعَّل من معتل اللام ليس تفعيلا كما هو في الصحيح بل تَفْعِلة ، وأن مصدر أفْعَلَ واستَفْعَلَ من معتل العين ليس إفعالا واستفعالا بل هو إفالة واستفالة (١) .

ومما يقوّي اختيارنا فَيْعِلا كذلك أن أصحاب فَيْعَل أنفسهم يقرون بوجود فَيْعِل في نهاية الأمر . والفرق بينهم وبين أصحاب فَيْعِل هو أن الأخيرين يقولون إنه وجد هكذا في أصل وضعه وأصحاب فَيْعَل يقولون إنه أصبح هكذا نتيجة قلب الفتحة كسرة . فإذا أهملنا النظرة التاريخية وفكرة الأصل والأصالة هو واقع وحاصل فلا خلاف بينهما ، لا سيما أن تمثيليهما للسوّيق لتوالي الواوات في الباب كله متطابقان . فكلا الفريقين يقول بتحويل الواو (التي هي عين) ياء ثم إدغامها في الياء الساكنة الزائدة قبلها .

وإذْ اخترنا فَيْعِلا وفضلناه على فَيْعَل نكون قد ضيقنا نطاق الاختيار وجعلناه محصورا في فَيْعِل وفَعِيل ، حسب .

فما الذي نختاره منهما ؟ أترانا نعود ثانية إلى ترجيح فَيْعِل ؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل يحسن بنا أن نستذكر الترجيحين اللذين ذكرهما القدماء في تفضيل فَعِيل ، وهما : أنه لا يوجد إعْيِل في المعتل (وهذا على الصحيح) ، ووروود بعض كلمات الباب محمولة في الجمع على فُعُول نحو هَيِّن وأهْوناء ؛ كما يحسن بنا أن نذكر ، إضافة إلى الترجيحين السابقين ، القرائن التي ساقها أحد الباحثين المحدثين (٢) في ترجيح فَعِيل على فَيْعِل ، وذلك لكي يتسنّى لنا الردّ عليها جميعها . وهذه القرائن المشار إليها هي : ما ذكره سيبويه وابن سيده (٣) من أن العرب قد أجروا فَيْعِلا مجرى فَعِيل وجعلوا

---

(١) إن فكرة الحذف والتعويض بالتاء في المصادر تَفْعِلة وإفالة واستفالة لا تنفي ما ذهب إليه في جملته وهو أن الفعل قسم على حياله .

(٢) الشيخ آل ياسين في بحثه السالف ذكره (ص : ١٩) .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه في الكتاب (٢١١/٢) وابن سيده في المخصص (١٦٦/١٠) : إن فَيْعِلا (ضيْغِل ضَيْغَل) وفَيْعَلا يستوي المذكر والمؤنث فيهما فلا تدخل مؤنثهما التاء :

الصحيح والمريض بمنزلة السليم والجديد ؛ وكون المفردات موضوع البحث لفاعل بمعنى الفاعل وبمعنى المبالغة فيه ، وذلك مدلول صيغة فَعِيل ؛ وجمع سَيِّد على سادة ــ تبعا لسير فَعَلَة ــ كسرى وسَراة ، وجمعه على سيائد كما جمع أفِيل وبَيِّع (من الصحيح) (١) ، وكذلك جمع عَيِّل على عيائل وخَيِّر على خيائر (٢) وذلك كله من شذوذ فَعِيل ؛ وذهاب الفراء إلى ذلك « ــ وهو من هو ــ » .

أمّا إنكار وجود فَيْعِل في المعتل فيرد عليه بمثل ردّنا السابق على أصحاب فَيْعَل . وأمّا الاحتجاج بالجمع فيرد عليه بقولنا : إنهم قد حملوا هذا الباب في الجمع على فاعل كما حملوه على فَعِيل فجمعوه جمع سلامة مثل مَيِّت ومَيِّتون حملا على ضارب وضاربون ، وكسّروه على أفْعَال فقالوا مَيْت وأموات كما قالوا شاهد وأشهاد ، وعلى فِعال فقالوا جَيِّد وجِياد كما قالوا قائم وقِيام ، وعلى فَعَلَة فقالوا سَيِّد وسادة كما قالوا قائد وقادة (٣) .

على أن الاستدلال بجمع التكسير هو برهان ضعيف وحجة غير مستحكمة لأنّ جمع التكسير ليس قياسيا كلّه وهو موطن للشذوذ (٤) ، و يكثر فيه الحمل على المعنى وعلى اللفظ (٥) .

وأمّا الاستواء في التذكير والتأنيث فهو قليل في هذا الباب . و يدلّ على قلّته قول ابن يعيش (٦) في معرض حديثه عن فَيْعِل : « فالباب فيه والكثير أن يجمع جمع سلامة لأنه صفة تدخل مؤنّثة التاء للفرق ، من نحو مَيِّت ومَيِّتة وبَيِّع وبَيِّعة » . وهو يكاد ينحصر في كلمتين من هذا الباب هما مَيْت (مخفّف مَيِّت) ومَيْتة ، وواضح أنه لا يمكن الركون إلى مثالين (أو نحوهما) لإقامة حكم قاطع في حمل الباب كلّه على فَعِيل .

---

(١) إشارة إلى ما في لسان العرب : مادة (سود) .

(٢) إشارة إلى ما في اللسان : ٢/٢٧٣ ــ ٢٧٤ .

(٣) انظر شرح المفصل : ٥/١٥ ــ ٦٦ .

(٤) قارن قولنا هذا برد ابن يعيش على الفراء في مسألة استدلاله بجمع فَيْعِل على أهوناء . وقد مضت الاشارة إليه .

(٥) انظر أمثلة من ذلك في شرح المفصل : ٥/٨١ ــ ٨٢ .

(٦) ــ المفصل : ٥/٦٥ .

وأما كون المفردات موضوع بحثنا تحمل معنى المبالغة وأن ثلاثيها يحوّل صيغة فَعِيل فيرد عليه بما ذكر في سيبويه من أن فَيْعِلا هو أيضا بمنزلة فَعّال (١) . وفَعّال ــ كما هو معروف ــ أدخل في باب المبالغة والكثير من قبيل غير أن دلالة هذا البناء على المبالغة ليست مطردة . فكلمة صَيْبَب ــ مثلا ــ تعني ذا صَيِّب (أي مطر (٢)) ، ولا يقصد بها أكثر من الصفة بغض النظر إلى مبالغة أو غيرها .

وأما كون فَعِيل هو اختيار الفراء « وهو من هو » فالرد عليه بأن يقال إن فَيْعِلا هو رأي الخليل وقوله واختيار تلميذه سيبويه « وهما من هما » أيضا . لكن مسائل الصرف كما يقول ابن جني (٣) « موضع إنما يُتَحاكم فيه إلى النفس والحسّ ولا يُرْجَعُ فيه ... إلى سابق سُنّة ولا قديم مِلّة » .

ومهما يكن من أمر، فإن الرأي الحاسم والقول الفصل في المسألة هما لعلم الأصوات . وسنرى كيف أن مناقشة التعليلات الصوتية التي أتى بها أصحاب فَعِيل ستحملنا على اختيار فَيْعِل دون فَعِيل .

ولا بد لنا قبل الخوض في تلك التعليلات أن نسوق بعض الحقائق المقررة في علم أصوات العربية .

أولى هذه الحقائق أن حروف المدّ ، أي الألف والواو والياء المديتين ، هي حركات طويلة (٤) ؛ فالألف هي فتحة طويلة ، والواو المدية هي ضمة طويلة ، والياء المدية هي كسرة طويلة ، إذ يتحد كل زوج منها في المخرج والصفات ويختلفان في الكمية أو مُدّة النطق .

---

(١) انظر الكتاب : ٢/٢١٠ ، وقد نبّه الشيخ آل ياسين في بحثه المذكور (ص ١٠٠) على ذلك .

(٢) انظر المصباح المنير: مادة (صوب) .

(٣) الخصائص : ٢/٣٢٦ .

(٤) انظر اللغة العربية معناها ومبناها : ٧٠ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ١١ ، وانظر ما يلي : ٢/٣١٥ــ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٧ ، و ٣/١٢١ وسر صناعة الإعراب : ١/١٦ــ٢٠ .

والفرق بين الواو والياء المديتين والواو والياء اللينتين (١) هو أن الأخيرتين تضارعان في بناء الكلمة وتركيبها المقطعي غيرهما من الحروف الصحاح (أو ما يسمى بالصوامت (٢)) ، فتكونان أصلا من أصول الكلمة وتغلقان مقطعا كما في فَهْم و بَيْت وتفتتحان آخر كما في ورَقة و يَسار . وهما قابلتان للإسكان والتحريك بما تسبقهما الحركة . لكن الواو والياء المديتين لا تكونان أصلا من أصول الكلمة ، ولا تغلقان مقطعا أو تفتتحانه ، ولا تقبلان الحركة لا قبلهما ولا بعدهما لأنهما في حقيقة أمرهما حركتان طويلتان خالصتان (٣) . والحركة — كما هو معلوم — لا تقبل الحركة (٤) طويلة كانت أم قصيرة من جنسها أو من غير جنسها ، بل لابد — حسب ما يتطلبه البناء المقطعي للكلمة العربية — من وجود حرف صحيح يفصل بينهما . ولأنهما لا تقبلان الحركة كاللينتين وصفهما القدماء بأنهما ساكنتان . غير أن اعتراضنا على هذا هو أن الحركة لا يمكن أن توصف بالسكون .

وثانية هذه الحقائق أن حروف المد لا يمكن أن تُسْبَق بحركات من جنسها كما ذهب إليه القدماء (٥) . فالياء المدية لا تسبق بكسرة ، والواو المدية لا

---

(١) انظر في الفرق بين حروف المد وحروف اللين : اللغة العربية : ٦٨ — ٧٣ ، ودراسة الصوت اللغوي : ٢٨٣ — ٢٨٤ ، وعلم اللغة العام (القسم الثاني : الأصوات) : ٧٥ — ٨٦ ، ١٣٢ — ١٣٥ ، والأصوات اللغوية : ٤٣ — ٤٤ . وينبغي التنبيه إلى أن الألف ليس لها مقابل لينٌ كالواو والياء المديتين ، فلا تكون إلا حرف مد (انظر اللغة العربية : ٧٢ — ٧٣ ، والمنهج الصوتي : ٣٢) .

(٢) نعني بالصحاح أو الصوامت هنا ما يقابل الكلمة الانجليزية Consonants . وهي تشمل — بالطبع — الواو والياء اللينتين ، وإن كانتا أكثر الصوامت تغيرا وتقلبا حتى شاع وصفهما بالاعتلال . وقد خرج بهذا التحديد الواو والياء المديتان لأنهما تنتميان إلى فصيلة أخرى من الأصوات هي الصوائت : Vowels . انظر اللغة العربية : ٦٨ ، ٧٢ — ٧٣ ، وعلم اللغة العام : ٨٣ — ٨٦ .

(٣) ما يدل على أنهما حركتان خالصتان أنه لا يحدث أي احتكاك عند النطق بهما ، و يكون مجرى الهواء معهما منبسطا جدا ، بخلاف اللينتين اللتين يضيق مجرى الهواء لدى النطق بهما ، ونسمع لهما نوعا ضعيفا من الحفيف . انظر الأصوات اللغوية : ٤٣ .

(٤) انظر المخصص : ٢/٣١٩ .

(٥) انظر المخصص : ٢/٣١٠ ، ٣/١٢٠ — ١٢١ ، وسر صناعة الإعراب : ١/٢٠ ، ٢٢ ، ٥٨ — ٦٠ .

تسبق بضمة ، والألف لا تسبق بفتحة ؛ لأن حروف المد هي نفسها حركات طويلة صرف . والحركة كما قلنا لا تقبل الحركة ولا تدخل عليها .

وثالثة هذه الحقائق أن حرف المد قد يساوي كميا حركة قصيرة وواوا أو ياء (٢) لينة . فالياء المديّة تساوي كميا كسرة و ياء لينة ، والواو المديّة تساوي ضمة وواوا لينة ، والألف تساوي فتحة و ياء أو واوا لينة .

يشهد لذلك ، من ناحية ، انقلاب الكسرة والياء اللينة ياء مديّة في ميقات ، وانقلاب الضمة والواو اللينة واواً مديّة في سوق . وانقلاب الفتحة والواو أو الياء اللينة ألفاً كما في مَلْهَوْ ومَبْنَيْ . و يشهد لذلك ، من ناحية أخرى ، انقلاب الواو المدية في مَدْعُوٌّ إلى ضمة وواو لينة ساكنة تدغم في الواو الأصلية التي هي لام الكلمة (لتوفر شرط الإدغام) ، وانقلاب الياء المديّة في قاضيّ (٣) إلى كسرة و ياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم ، وانقلاب ألف المقصور عند بني تميم (٤) إلى فتحة و ياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلم كما في حكيّ (٥) ، وغير ذلك من مئات الأمثلة . والشرط في نحو هذا أن يسبق المدُّ حرفُ اللين وأن يكونا متصلين في الكلمة الواحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة (٦) .

والحقيقة الرابعة أنه لا يكون إدغام بين حرف مد وواو أو ياء لينة ، نظرا لاختلاف طبيعتهما ؛ فحرف المد هو حركة طالمة وحرف اللين هو حرف ساكن (كالسين والصاد والجيم وإن كان كثير النظير والمثل ، حتى أطلق عليه لقب المعتل) . فلا بد من انقلاب حرف المد أولا إلى حركة قصيرة وحرف لين يماثل حرف اللين الذي يتلوه (إن واوا فواو ، وإن ياء فياء) حتى يتم الإدغام . وقد مرّت أمثلة من ذلك ، وقلنا إن الشرط فيها وفي نحوها أن يسبق المَدُّ اللينَ وأن يكونا متصلين .

---

(٢) انظر اللغة العربية : ٧١ ، ودروس في علم أصوات العربية : ١٣٨ ـ ١٣٩ ، ١٦٦ ـ ١٦٨ .

(٣) مؤلفة من كلمة قاضي مضافة إلى ياء المتكلم .

(٤) انظر شرح ابن عقيل : ٢/٩٠ .

(٥) ونحو ذلك يجري في لَدَيّ وعليّ وإليّ .

(٦) قارن قولنا هذا بما في المقتضب : ١/١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

والحقيقة الخامسة أن القاعدة الصرفية المشهورة التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون، ثم ادغامهما — لا تنطبق على اجتماع واحدة من الواو أو الياء المديتين مع أخرى من اللينتين، لما ذكرناه من اختلاف طبيعتهما؛ فحرف المد هو حركة طويلة صرف، وحرف اللين هو حرف صامت. ولا بد لتطبيق هذه القاعدة من كون الواو والياء لينتين.

ولنمسك الآن — على هدى الحقائق السابقة — بالتعليل الأول الذي أتى به أصحاب فَعِيل وهو القائل بتقديم ياء فَعِيل الساكنة على العين (التي هي واو). وواضح أنهم قالوا بتقديم الياء المدية (وهي ساكنة في عرفهم) حتى تتهيأ عندهم البيئة المناسبة لقلب الواو ياء، ومن ثم اجتماع ياءين الأولى منهما ساكنة (وهي المدية) والثانية متحركة (وهي المنقلبة عن واو) لتحقيق شرط الإدغام. ولنا على هذا التعليل ثلاثة اعتراضات أولها: أن الواو في مثل هذه البيئة لا تقلب ياء لأن الياء التي تسبقها ليست لينة بل مدية. والثاني أن الياء المدية لا تدغم في الياء اللينة لأن الياء المدية كما قلنا هي حركة طويلة ولا تدغم في حرف اللين. والثالث هو أن القول بتقديم الياء المدية (ياء فعيل) خارج على أقيسة العربية، ذلك أن تلك الياء هي علامة الوزن، فتقديمها اعتباطا يؤدي إلى طمس معالمه وامحاء أثره وفساد الغرض الذي دخلت الوزن من أجله.

ولنفرض جدلا أنه كان ثمة تقديم للياء وقلب للواو ثم إدغام، فكيف نحصل على هَيِّن من «هَوِين» وسَيِّد من «سَوِيد»؟ لا شك أن «هَوِين» و«سَوِيد» ستصبحان بعد التقديم «هَيْوِن» و«سَيْوِد»، أي بانقلاب الياء المدية إلى ياء ساكنة حتى يمكن قلب الواو ياء والمحافظة على فتحتي الهاء والسين، فالياء المدية تقبل الفتحة قبلها (١)؛ وببقاء الكسرة (التي تصوروها تسبق الياء) يصبح الواو متحركة لها. لأن هذه الكسرة لو انتقلت مع الياء لبقيت

---

(١) ... ٣٣١/٤

الواو ساكنة ، وكذلك الياء التي ستنقلب إليها ، فيلتزم بذلك شرط الإدغام لأن المثل الثاني ساكن . و يؤيد افتراضنا هذا أن ابن يعيش يقول في شرح المفصل (١) : « وذهب الفراء إلى أنه (أي وزن هذا الباب) فَيْعِل لأنك إذا بنيت الفعل منه في مات يموت وصاب يصوب بأن قدموا الياء الزائدة وأخرت الميم فصار فَيْعِل كما قلتم (والخطاب لأصحاب فَيْعِل) ، إلا أنه مقلوب من فَعِيل ، ثم قلبت الواو ياء كما ذُكِر (أي عند أصحاب فَيْعِل) ... وحجتنا أنهم قد عادوا فقالوا بِفَيْعِل ولكن من طريق ما توجبه قوانين الصنعة في العربية وأصواتها . و يؤيده أيضا أنه لو ظلت الياء المدية (ياء فَعِيل) بعد انقلابها على مدها لما قويت فتحة الفاء على البقاء ولأدت معها الكسرة لمناسبة الياء المدية وكان الناتج « هِيِّن » و « سِيِّد » وأشباههما .

وليس ثمة دليل على أن الياء المدية التي تُلِيَت احتباطا قبل الواو انقلبت إلى كسرة و ياء لينة ساكنة ، ثم انقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياءان ، ويتأتى حصول ذلك لما صمدت الفتحة كذلك بوجود الكسرة بعد الفاء ، وتقول أيضا — بعد الإدغام — « هِيِّن » و « سِيِّد » وأمثالهما مما يخالف المستعمل في هذا الباب ، وهو بفتح الفاء .

ولننتقل الآن إلى تعليلهم الثاني وهو القائل بقلب الواو في مثل « طَوِيل » و « هَوِين » ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (٢) ، ثم ادخال ياء مكان الألف (٣) لكي يكمل بناء الحرف فلا يلتبس بفَعْل (٤) .

و يُعْتَرض على هذا التعليل بعدة أمور . أولها أن البيئة الصوتية في فَعِيل غير صالحة لقلب الواو ألفا . فهي تنقلب ألفا إذا تحركت وانفتح ما قبلها . فما

---

(١) ١٠/٩٥ .

(٢) وهما الألف والياء المدية .

(٣) ترى ما عساهم يقولون في الكلمات اليائية العين مثل لَيِّن و بَيِّن (وهما من لَيِن و بَيِن حسب رأيهم) ؟ أيقولون فيها أيضا بقلب الياء ألفا ثم حذفها وإدخال ياء جديدة مكانها ؟

(٤) ثم يتم الادغام بين هذه الياء و ياء فَعِيل كما هو منهوم بالطبع .

... حركة هنا ؟ نفهم من قول القدماء إن المد يُسْبَقُ بحركة من جنسه أن ثمة كسرة قبل الياء المدية (ياء قِيل) وهي تلو العين (أي الواو) مباشرة فيمكن افتراض أن الواو متحركة بها. لكن هذه الكسرة لا وجود لها إلاّ في ذهن الذين افترضوا ذلك. فما حركة الواو، إذاً ؟ إنها الحركة (بل قل الكسرة) الطويلة التي تليها وهي الياء المدية. وبذلك تكون البيئة هنا غير مناسبة لقلب الواو ألفا لأن الواو إذا تلاها حرف مد لم تقلب ألفا حتى لو كانت مسبوقة بفتحة. فنحو مَويل وقويم لا تقلب واوه ألفا على الرغم من انفتاح ما قبلها. والسر في ذلك أن حركة الواو هنا طويلة لا قصيرة (١).

والأمر الثاني هو وقوعهم في الخطأ حينما قالوا باجتماع حرفي مد هما الألف والياء، إذ إنّ حروف المد هي حركات طويلة كما قد تقرر؛ والتركيب المقطعي للغة العربية لا يسمح بوجود حركتين متتاليتين (طويلتين أو قصيرتين) دون فاصل بينهما. وقد وقعوا في خطأ آخر حينما قالوا إن هذين الحرفين ساكنان.

والأمر الثالث أن الإدغام غير جائز هنا حتى لو قلنا بإدخال ياء لينة ساكنة مكان الألف وذلك لسببين: الأول ما قلناه من أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين وبخاصة إذا كان حرف اللين يسبق حرف المد. والثاني هو قول القدماء إن المد تسبقه حركة من جنسه. ومعنى هذا أن ثمة كسرة قبل ياء فعيل تعترض ما بينها وبين الياء المدخلة. وإذا اعترضت الحركة بين المثلين بطل الإدغام لأن المثل الأول لا يكون ساكنا (٢).

ولو قلنا إن الكسرة السابقة للياء المدية قد سقطت بقلب الواو ألفا ثم حذفها، لا نتفى الإدغام كذلك ــ حسب معايير القدماء أنفسهم ــ نظرا لاجتماع ساكنين: الياء اللينة المدخلة والياء المدية.

---

١ ـ انظر: دروس في ... العربية: ١٣٨.

٢ ـ انظر: ... ٣٠٢/٣ ــ ٣٠٣، والخصائص: ٣٢٢/٢.

وليس ثمة دليل على انقلاب ياء فعيل إلى كسرة و ياء لينة ساكنة ، لأن اللين يسبق المد . وحتى لو قلنا بذلك لما صار إدغام أيضا لأن الكسرة تكون حاجزا بين الياء المدغمة والياء الأخرى يمنع إدغامهما .

والأمر الرابع قولهم إن فَعِيلا حينما تحذف منه عينه (وهي الواو المنقلبة ألفا) يلتبس بمخففه من وزن فَعْل مثل سَيْد وهَيْن (١) . ولنا على هذا القول ملاحظتان : الأولى أن وزن سَيْد وهَيْن ونحوهما ليس فَعْلا بل هو فَعْل ، لأن الياء زائدة وليست عينا . ولو افترضنا أن الياء الموجودة في العين (أي الواو منقلبة ياء) وأن الياء الزائدة محذوفة للتخفيف لا تنقلب اللام على الباب أصلا . والثانية أن فَعِيلا يصبح ـ بعد سكون العين ـ فَيْلا لا فَعْلا (أو فَعْلا حسب قولهم بعد) لأن الفتحة تختفي إذا جاءت بعد الياء ما دامت (أي كسرة طويلة) تكون حركة لها . ولا وجه للمقارنة بين فَيْل ـ الياء مدية ـ وبين فَيْل (أو فَعْل حسب زعمهم) والياء فيها لينة . إلا أنهم قد قالوا بقلب الياء المدية ياء لينة تقبل أن يبقى الفتح (٢) ، أو أنهم مضطربون لما هو معروف من خلطهم بين حروف المد واللين (٣) ـ أن الياء المدية الساكنة ساوت الياء اللينة الساكنة وبذلك تساوى فَيْل وفَعْل ، فعاملوهما في مطلق الحركات والسكنات والحروف . ومهما يكن من أمر فإن ضمائرهم إلى أن المخفف في هذا الباب قد جاء على فَعْل سوء ضبط صرفي ليس من السهل تبريره .

ولنأت إلى التعليل الثالث لديهم ، وهو أن الكسرة التي قبل الياء المدية قد استثقلت على الواو (في مثل جَوِيد) فحذفت ، فالتقت الواو الساكنة والياء ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياءان . ولنا على هذا التعليل أمور

---

(١) نقل صراحة على لسان الفراء أن مثل سَيْد وهَيْن هو من وزن فَعْل . انظر تهذيب اللغة ٦/١٠٢ ، ولسان العرب : مادة (قوم) .

(٢) هذا الافتراض ينسجم والرأي الذي نقله ابن يعيش عن الفراء . راجع ذكره .

(٣) انظر المنهج الصوتي : ١٧٠ ـ ١٧١ .

ثلاثة مآخذ : أولها أن الواو في مثل هذه البيئة الصوتية لا تقلب ياء لأن الذي يلي الواو ياء مدية لا ياء لينة . وثانيها أنه لا وجود لكسرة قبل الياء المدية ، كما قررناه سابقا . وبذلك يكونون قد تكلفوا القول بحذف شيء غير موجود أصلا لكي يحققوا شرط قلب الواو ياء . وثالثها أن الإدغام لا يتم هنا ، حتى لو سلمنا جدلا باستثقال الكسرة على الواو وحذفها ، وذلك لسببين : الأول أن الياء المدية الناتجة من الواو ستكون ساكنة فينتفي شرط الإدغام . والثاني أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين كما قررناه ، وبخاصة إذا كان اللين يسبق المد .

وهكذا نرى أن تعليلات « فَعِيل » الصوتية متهافتة ولا تقوى على الوقوف في وجه ما أوردناه من اعتراضات ؛ على حين أن « فَيْعِل » مدعوم صوتياً ، وتتوفر فيه البيئة المناسبة لقلب الواو ياء ومن ثم الإدغام ، دون تمحك أو اعتباط أو تكلف القديم والتأخير والحذف والإدخال ، أو القول بأمور تخالف ما تقرر من قوانين في علم الأصوات .

وثمة أمر أخير يرجح كفة فَيْعِل على فَعِيل وهو المخفف في هذا الباب من مثل سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن ؛ إذ يستقيم أن نقول إن عينه قد حذفت ، وبقيت الياء الزائدة الساكنة دليلا على أن الباب هو فَيْعِل . والعرب قد تحذف الأصلي وتبقي الزائد أمارة (١) ، ولو قلنا إن « سَيْد » هو مخفف « سَوِيد » (وكذلك الأمر في باقي الأمثلة) لكان ينبغي أن نتكلف أمرين . القول بحذف الواو (٢) وكسرة الياء المدية ، ثم قلب الياء المدية نفسها ياء لينة لكي تسلم الفتحة قبلها ، وهو قلب غير مألوف ، وفيه من التحكم مالا يخفى أمره .

وبعد ؛ فعسى أن تكون هذه الدراسة قد أفلحت في إثبات أن فَيْعِل هو الميزان المعتمد في هذا الباب كله ؛ وعسى أن تكون أيضا قد أبرزت أن الاستناد إلى نتائج علم الأصوات في البحث الصرفي يمكن أن يحسم الخلاف في قضايا طالما حفل بها الجدل قديما وحديثا .

(١) لمزيد من الأمثلة انظر « باب في غلبة الزائد الأصلي » في الخصائص : ٢/٤٧٧ — ٤٨٠ .

(٢) وقد نقول — كما في المثل الثاني — بقلبها ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين !

المصادر والمراجع التي ورد ذكرها في البحث

إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية . القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٦١ م .

أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي . القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٦ م .

أبو منصور الأزهري ، تهذيب اللغة . الجزءان التاسع (بتحقيق عبد السلام هارون ومراجعة محمد علي النجار) والرابع عشر (بتحقيق يعقوب عبد النبي ومراجعة محمد علي النجار) . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة .

أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦١ م .

ابن جني ، الخصائص (بتحقيق محمد علي النجار) . بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر .

ابن جني ، المنصف (بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين) . القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٤ م .

ابن جني ، سر صناعة الإعراب (بتحقيق مصطفى السقا وزملائه) . القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٤ م .

ابن سيده ، المخصص . بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر .

ابن عصفور ، الممتع في التصريف (بتحقيق فخر الدين قباوة) . بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٦ م

ابن عقيل ، شرح ابن عقيل (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٥ م .

ابن منظور ، لسان العرب . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة .

ابن يعيش ، شرح المفصل . بيروت : عالم الكتب .

تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .

جان كانتينو ، دروس في علم أصوات العربية (ترجمة صالح القرمادي) . تونس : الجامعة التونسية ، ١٩٦٦ م .

الرضي الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب (بتحقيق محمد نور الحسن وزميليه) . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ م .

سيبويه ، الكتاب . القاهرة : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣١٧ هـ .

عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية . بيروت . مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ م .

الفيومي ، المصباح المنير . القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٢٨ م .

كمال محمد بشر ، علم اللغة العام (القسم الثاني ــ الأصوات) . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣ م .

المبرد ، المقتضب (بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) بيروت : عالم الكتب .

محمد حسن آل ياسين ، «فَعْيَل أم فَعِيل» في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج ١١ ــ ١٢ (١٩٨١ م) .